



مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تقرير

حول المشاريع المنجزة

في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

في 2008/12/17

DEV/08/1

الصفحة	الفهرس
3	المقدمة
	- <u>القسم الأول</u>
4	- المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي IDU
5	- إعادة النظر في هيكليات هيئات الرقابة
5	- ديوان المحاسبة
5	- مجلس الخدمة المدنية
6	- التفتيش المركزي
6	- إعادة النظر في هيكليات الإدارات والمؤسسات العامة
7	- مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض الإدارات العامة
8	- تبسيط الإجراءات
10	- توصيف وتصنيف الوظائف
11	- شرعات المواطن
12	- التدريب الإداري والمعلوماتي
13	- ورش العمل
14	- <u>القسم الثاني</u>
	المشاريع المنفذة في وحدة التعاون الفني T.C.U
15	- المشاريع المنجزة في مجال تكنولوجيا المعلومات
17	- لائحة بالمشاريع الممولة من قرض البنك الدولي
18	- لائحة بالمشاريع الممولة من قرض الصندوق العربي
20	- القسم الثالث:
	المشاريع المنجزة في إطار الهيئات الأوروبية
21	مشروع معالجة النفايات الصلبة
28	برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني
37	مشروع دعم تطوير الحكم المحلي

مقدمة

تنفيذاً للإستراتيجية الشاملة لتطوير الإدارة اللبنانية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم 39 تاريخ 17 أيلول 2001، اعتمد مكتبنا برنامجاً تنفيذياً يتوافق مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية في مجالي التطوير الإداري والمعلوماتية، لا سيما تحديث النصوص والهيكلية، وتطوير الأداء المؤسسي وتبسيط الإجراءات، وتعزيز قدرات العناصر البشري، بالتدريب العام والتدريب الإداري المتخصص. وكذلك تفعيل قدرات الإدارات والمؤسسات العامة بتزويدها بالأجهزة اللازمة، والشبكات الإلكترونية والتدريب المعلوماتي المتخصص. إذ تمّ تدريب حوالي 8000 موظف من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة على أساسيات الكومبيوتر والأنظمة المعلوماتية المتطورة، وذلك من ضمن استراتيجية الحكومة الإلكترونية التي طورها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

يحتوي هذا التقرير الموجز على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتعلق بمشاريع التطوير المؤسسي المنجزة الممولة من قرض الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي ومن هبة الإتحاد الأوروبي، التي تتولاها وحدة التطوير المؤسسي (IDU).

القسم الثاني: يتعلق بمشاريع المعلوماتية المنجزة والممولة من قرض الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي، والبنك الدولي، التي تتولاها وحدة التعاون الفني (TCU).

القسم الثالث: المشاريع التي تنفذ بهبات من الإتحاد الأوروبي:

- معالجة النفايات الصلبة
- برنامج أفكار لدعم هيئات المجتمع المدني
- برنامج دعم الحكم المحلي



القسم الأول

المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي

في المشاريع المنجزة في وحدة التطوير المؤسسي أ. إعادة النظر في مهام وهيكلية أجهزة الرقابة

1. في ديوان المحاسبة:

- مشروع قانون نظام ديوان المحاسبة (موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء)
- مشروع مرسوم بتنظيم رقابة تنظيم ديوان المحاسبة على المؤسسات والجمعيات والهيئات والشركات التي تستفيد من مساعدات أو من سلف مالية. (موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء).
- مشروع مرسوم بتصديق نظام إرسال حسابات البلديات وإتحادات البلديات إلى ديوان المحاسبة. (موجود لدى ديوان المحاسبة)
- نظام إرسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة. (موجود لدى مجلس شوري الدولة)
- مشروع نموذجي لإرسال حسابات المؤسسات العامة إلى ديوان المحاسبة. (موجود لدى وزارة المالية).

2. في مجلس الخدمة المدنية

- مشروع قانون بتعديل المرسوم الإشتراعي 59/114 (تنظيم مجلس الخدمة المدنية). (موجود لدى لجنة الإدارة والعدل).
- مشروع قانون إنشاء وحدات لإدارة الموارد البشرية في الإدارات العامة الخاضعة لرقابة مجلس الخدمة المدنية. (موجود لدى لجنة الإدارة والعدل).
- نظام تقييم أداء الموظفين في الملاك الإداري العام الذي رفع إلى مجلس الوزراء. (موجود لدى رئاسة مجلس الوزراء)
- أنظمة تقييم أداء فرعية :
 - أعضاء السلك الدبلوماسية في وزارة الخارجية والمغتربين (موجود لدى الوزارة)
 - أساتذة الجامعة اللبنانية، (موجود لدى الجامعة اللبنانية)
 - أفراد الهيئة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي. (موجود لدى وزارة التربية والتعليم العالي).

- أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني (موجود لدى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني).
- أفراد الهيئة التعليمية في دور المعلمين والمعلمات. (لدى المركز التربوي للبحوث والإنماء)
- المساعدون القضائيون في وزارة العدل. (موجود لدى وزارة العدل)

- أنظمة الحوافز الوظيفية: (ترقية - ترفيع)
- نظام الترقية: أحيل إلى مجلس الخدمة المدنية
- نظام الترفيع: أحيل إلى مجلس الخدمة المدنية
- نظام المكافآت والتعويض الإضافي: صدر المرسوم الخاص بذلك مرسوم 3379 تاريخ 200/7/11

3. في التفيتش المركزي:

- مشروع قانون بتعديل المرسوم الإشتراعي 59/115 تنظيم التفيتش المركزي.
- (موجود لدى التفيتش المركزي).

نظام جديد لقياس أداء الإدارات والمؤسسات العامة هذا النظام سوف ينقل التفيتش المركزي نقلة نوعية، وكذلك أداء الإدارات والمؤسسات العامة، بحيث يكون التركيز على وضع أهداف وقياس النتائج المحققة بالنظر للأهداف الموضوعة.

ولقد باشرت إدارة التفيتش المركزي بتطبيق هذا النظام "كمشروع نموذجي" في وزارتين هما وزارة الأشغال العامة والنقل والبيئة.

ب. إعادة النظر في هيكلية الإدارات والمؤسسات العامة:

بناء على التعميم الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 10 تاريخ 2002/4/8، لإعادة النظر في الهيكليات التنظيمية للقطاع العام جرى تأليف لجنة عليا للهيكليات برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وعضوية رئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس إدارة الأبحاث والتوجيه، وانضم إلى عضوية اللجنة لاحقاً مستشار لدولة رئيس مجلس الوزراء.



إن تحديث الهيكليات الإدارية، وهو مفصل هام من مفاصل إستراتيجية تطوير الإدارة العامة التي وافق عليها مجلس الوزراء في أيلول 2001، يؤمن جملة أهداف:

- أن تصبح هيكليات الإدارات والمؤسسات العامة أكثر إنطباقاً مع أهدافها ومسؤولياتها الراهنة والمتوقعة.
- أن تكون هذه الهيكليات مختصرة وواضحة، وان تؤمن التنسيق الكامل بين الوحدات، وان تزيل إمكانيات الإزدواجية وتضارب الصلاحيات.
- أن تعطي دوراً أساسياً لوظائف التخطيط والإحصاء والمعلوماتية.
- أن تُحدَّث شروط التعيين لتوفير الإختصاصات والخبرات الكافية لتمكين الإدارة من إنجاز مهامها بأعلى قدر من الكفاءة وأقل كلفة ممكنة.

1. مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض الإدارات العامة

- وزارة الثقافة صدر القانون
- وزارة البيئة صدر القانون
- وزارة الشباب والرياضة صدر القانون والمرسوم التنظيمي
- وزارة الصحة العامة كلفت لجنة جديدة لإعادة النظر بالمشروع
- وزارة الطاقة والمياه أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية
- وزارة الشؤون الإجتماعية كلفت لجنة جديدة لإعادة النظر بالمشروع
- مشروع قانون يرمي إلى تعديل المرسوم الإشتراعي رقم 87 تاريخ 77/6/30 المتعلق بالمؤسسات ذات المنفعة العامة (ارسل المشروع إلى رئاسة مجلس الوزراء).

- وزارة الاقتصاد والتجارة أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية
- وزارة الزراعة ستكلف لجنة لإعادة النظر في تنظيم الوزارة
- وزارة الصناعة أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية
- وزارة الإعلام أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية
- وزارة السياحة أرسل المشروع إلى الوزارة المعنية

2. مشاريع نصوص قانونية لتنظيم بعض المؤسسات العامة

- المؤسسة العامة لمياه بيروت وجبل لبنان (صدر المرسوم)
- المؤسسة العامة لمياه الشمال (صدر المرسوم)
- المؤسسة العامة لمياه الجنوب (صدر المرسوم)
- المؤسسة العامة لمياه البقاع (صدر المرسوم)
- المؤسسة العامة للإسكان (مشروع المرسوم قيد الدرس لدى المؤسسة)
- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (ستكلف لجنة لإعادة النظر في تنظيمها)

3. تبسيط إجراءات بعض المعاملات الأساسية التي تهم شريحة واسعة من المواطنين:

درس فريق العمل التابع لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع إدارة الأبحاث والتوجيه، والإدارات المعنية، بعضاً من المعاملات الأساسية التي جرى إختيارها بالتوافق مع الإدارات العامة. وقد أبلغت جميعها إلى الإدارات المعنية لإبداء الرأي والموافقة.

وقد بدأت الخطوات التنفيذية في بعض الوزارات، كوزارة الصحة العامة ووزارة الإقتصاد والتجارة ووزارة العمل، وما زلنا ننتظر ردّ الوزارات الأخرى. وهذه المعاملات هي:

الوزارة	الوضع الحالي
وزارة المالية: مديرية الواردات: ❖ تطوير إجراءات تحقيقات رسم الإنتقال	- جرى إعداد نموذج جديد، يؤمن لدوائر رسم الإنتقال وقائع ومعلومات كاملة وأكيدة تمهيداً لدراسة ملف تحقق رسم الإنتقال وفرض الرسم بما يؤمن العدالة لصاحب العلاقة ومصصلحة الخزينة من الرسوم المحصلة في آن معاً. - جرى إقتراح آلية للتسيق بين الإدارات المعنية برسم الإنتقال (توحيد القيمة التأجيرية بين دوائر ضريبة الأملاك المبينة والبلديات). - كما جرى إقتراح توحيد أساليب عمل مراقبي رسم الإنتقال (مكننة شاملة - تدريب المراقبين..)
وافقت وزارة المالية على الإقتراحات الواردة في الدراسة. وتمت مكننة دائرة	



<p>رسم الإنتقال بغية أرشفة جميع المعاملات الحالية والسابقة تبعاً. مما سوف يخفف العبء على المواطن والموظف لتفادي تقديم المستندات عينها أكثر من مرة.</p>	
<p>تم درس ومكثنة إجازات العمل للعمال الأجانب البالغ عددها حوالي 80.000 معاملة سنوياً. وقد جرى تصميم نظام معلوماتي خاص بها، وتم تدريب الموظفين على مرحلتين:</p> <ul style="list-style-type: none">- تدريب عام على استعمال الكومبيوتر- تدريب متخصص على استعمال النظام الخاص بإجازات العمل. <p>بعد إجراء التجارب التطبيقية على النظام، وإجراء عملية الإستلام النهائي بإشراف وزارة العمل.</p> <p>إن النظام الجديد العائد لمكثنة إجازات العمل سوف يختصر العديد من الإجراءات والعمليات الكتابية مما يسمح بإنجاز المعاملات بسرعة. ويوفر للإدارة معلومات وإحصاءات دقيقة بصورة آنية.</p>	<p>وزارة العمل</p> <p>نوع المعاملة</p> <p>- إجازات العمل للعمال الأجانب</p>
<p>أودعت المعاملة جانب وزارة التربية والتعليم العالي لإبداء الرأي. وطلبنا في حال الموافقة، تكوين فريق عمل مشترك لدرس الخطوات التطبيقية على صعيدي الإجراءات الإدارية، وتطبيقات المعلوماتية لمختلف مراحل المعاملة.</p>	<p>وزارة التربية والتعليم العالي</p> <p>نوع المعاملة</p> <p>- تبسيط إجراءات معادلات الشهادات الرسمية والمدرسية في وزارة التربية والتعليم العالي.</p>
<p>تم تخصيص مكتب لإعطاء لتراخيص مزاوله المهن الطبية وتجهيزه بالكمبيوترات كما تم تطوير برنامج معلوماتي خاص بتراخيص المهن الطبية وقد أكتملت التجارب عليه وبدأ العمل به فعلياً. وباتت تراخيص مزاوله المهن الطبية تصدر ممكنة. وقد أدت الدراسة إلى تبسيط بعض المستندات وتطوير النماذج المعتمدة.</p> <p>كذلك تم وضع دفتر شروط خاص بالأرشفة. ويهدف مشروع الأرشفة إلى إدخال المعلومات كافة عن المنتسبين القدامى والجدد إلكترونياً لكي لا يضار إلى طلب المستندات مجدداً عند كل تجديد لطلب مزاوله المهن الطبية.</p> <p>في إطار المنشآت الطبية، تم وضع معايير ومواصفات فنية حديثة لسد الثغرات الموجودة في الأنظمة الحالية كما تم إختصار مراحل معاملة تراخيص المنشآت الطبية وباتت الطلبات تسجل لدى رئيس دائرة المهن الطبية وتحال إلى رئيس مصلحة المستشفيات فالمدبر العام. والنظام المعلوماتي الجديد بات قيد التطبيق.</p>	<p>وزارة الصحة العامة</p> <p>أنواع المعاملات</p> <p>❖ تراخيص مزاوله المهن الطبية.</p> <p>❖ تراخيص المنشآت الطبية.</p>
<p>في إطار خطة العمل المنفذة في مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الإقتصاد والتجارة ضمن مشروع تطوير الأداء عمدنا الى إعادة النظر بإجراءات العمل بغرض تنظيمها وتبسيطها وتدريب الموظفين على الإجراءات الجديدة،</p>	<p>وزارة الإقتصاد والتجارة</p>



<p>نوع المعاملة: تبسيط إجراءات العمل في مصلحة حماية الملكية الفكرية</p>	<p>إضافة الى تفعيل النظام المعلوماتي الموجود أصلاً في المصلحة واستكمال قاعدة البيانات وأرشفة المعلومات بشكل يسهل عمل المواطن الذي يرغب في تأمين الحماية القانونية للملكية الفكرية على الأراضي اللبنانية.</p> <p>إن تحسين سير الإجراءات التي كانت متبعة أعاد تنظيم العمل داخل المصلحة مما انعكس إيجاباً على العلاقة بين المواطنين والإدارة من جهة وعلى عمل الإدارة الداخلي من جهة أخرى، إذ باتت الخدمة تقدم بالتالي بفعالية أكبر وبكلفة أقل.</p> <p>واعتباراً من شهر آب 2003، باتت المعاملات العائدة لحماية الملكية الفكرية ممكنة، بعدما كانت يدوية مئة في المئة.</p> <p>ومن حسنات النظام الجديد، أن المعاملة باتت تتجز بسرعة ومن قبل موظف واحد، ولم تعد مجزأة بين عدة موظفين. كما وفرت المكننة المعلومات والإحصاءات اللازمة إلكترونياً للمواطن والإدارة على حد سواء.</p>
<p>وزارة الأشغال العامة والنقل المديرية العامة للتنظيم المدني</p> <ul style="list-style-type: none">❖ خمس رخص في قطاع البناء.❖ ضم وفرز الأراضي.❖ المؤسسات المصنفة.❖ الإسقاط من الملك العام إلى الملك الخاص.	<p>تولى فريق العمل تحديد الإجراءات وتقديم الإقتراحات الخاصة بكل معاملة. وأبلغت إلى الإدارة المعنية لإبداء الملاحظات عليها، وما زلنا بانتظار ملاحظات الإدارة تمهيداً " لوضع خطة عمل ومهل زمنية للتنفيذ.</p>

4. في توصيف وتصنيف الوظائف

إن إطلاق مشروع توصيف وتصنيف الوظائف، وهو حجر الزاوية في الإدارة الحديثة، بدأ منذ سنوات. ولقد أنهى مكتبنا المرحلة الأولى المتمثلة بتوصيف **15 ألف وظيفة** في الملك الإداري العام. وهذا المشروع صمم ونفذ بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية وبمساعدة خبراء أوروبيين. ولقد سلم المشروع إلى مجلس الخدمة المدنية عام 2002. وسوف يكلف فريق عمل مشترك بين التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية لوضع التوصيف الوظيفي موضع التطبيق.

أما تصنيف الوظائف، فقد بدأ فريق العمل عام 2003 بتقييم الوظائف التي تمّ توصيفها سابقاً بهدف تحقيق قيمة كل وظيفة وفقاً للمسؤوليات والمهام المناطة بها. وقد اعتمد فريق العمل، في



منهجية العمل، دليلاً تمّ وضعه من قبل خبراء لبنانيين وأجانب. (يصار حالياً ومن خلال لجنة مشتركة إلى وضع آلية لوضع مشروع توصيف الوظائف موضع التطبيق).

وقد أنهى الفريق تقييم جميع الوظائف في الوزارات والإدارات التالية:

- جميع وظائف الفئة الأولى في مختلف الوزارات والإدارات العامة.
- وزارة الزراعة (والإسكان)
- وزارة الصناعة
- وزارة السياحة
- وزارة العمل
- وزارة الشؤون الإجتماعية
- وزارة الطاقة والمياه
- وزارة الأشغال العامة والنقل
- وزارة المالية
- وزارة الثقافة
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- مجلس الخدمة المدنية
- التفتيش المركزي
- ديوان المحاسبة

5. مشاريع النصوص التي تقرب الإدارة من المواطن وتعزز الحكم الصالح.

- مشروع قانون وسيط الجمهورية (صدر)
- مشروع مرسوم تطبيقي لوسيط الجمهورية (موجود لدى مجلس شورى الدولة)
- مشروع قانون: حق المواطن بالإطلاع على المستندات (مجلس شورى الدولة)
- مشروع قانون: حول تضارب المصالح والتمانع بين الشأن العام والشان الخاص

6. شرعات المواطن:

(أقرها مجلس الوزراء)	- شرعة المواطن	
جميع هذه الشرع وزعت على الإدارات والمؤسسات العامة وبعض المواطنين في المعارض أو المؤتمرات التي شاركت فيها التنمية الإدارية	- شرعة سلوكية الموظف - شرعة البيئة - شرعة التربية - شرعة الصحة العامة - شرعة التراث - شرعة السلامة العامة - شرعة المال العام - شرعة الشباب ومكافحة الفساد	الشرع القطاعية

7. وضع دراسة شاملة حول حجم وكلفة القطاع العام بناء على تكليف من مجلس الوزراء

8. التدريب الإداري والمعلوماتي

8.1. دورات تدريبية (13 دورة) للمدراء العامين في الإدارات والمؤسسات العامة حول التخطيط

الإستراتيجي- مهارات القيادة والإشراف

شملت نشاطات التدريب التي نفذت منذ عام 2002 حتى اليوم إعداد وتنظيم برامج تدريب محددة الموضوعات في مجالي الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى ورشات عمل ذات صفة عمومية وتشتمل على طائفة كبيرة من الموضوعات.

8.2. تدريب موظفي الإدارات والمؤسسات العامة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في محاولة لتقليص الفارق الرقمي بين لبنان والدول المتقدمة كي يدخل مجتمع المعرفة، وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مخططاً تدريبياً معلوماتياً يهدف إلى تحقيق النقاط الأساسية التالية:

- تأمين المبادئ المعلوماتية الأساسية لكل الموظفين الحكوميين الذين يستخدمون أو سيستخدمون الكمبيوتر في المستقبل.



- تحسين/الحفاظ على مهارات الموظفين الحكوميين الذين سبق أن خضعوا للتدريب بهدف تسهيل استمرارية تطبيق النظم المعلوماتية حالياً ومستقبلياً في الإدارة.
- تطوير وتأمين مواد التدريب.

وقد جرى تدريب 8000 موظفاً ينتمون إلى كافة الإدارات والمؤسسات العامة تقريباً وتضمن التدريب أساسيات استخدام الكمبيوتر والتقنيات المتطورة.

8.3. القسم الثاني: تدريب موظفي الإدارات والمؤسسات العامة على شؤون الإدارة.

- المهارات الإدارية استهدف الفئة الثانية (والأولى اختياريًا) نفذت منه 25 دورة استوعبت كل منها 15 موظفاً.
- مهارات الإشراف استهدف الفئة الثالثة (والثانية اختياريًا) نفذت منه 25 دورة استوعبت كل منها 15 موظفاً.
- وفر المشروع التدريب لـ 624 موظفاً (من الفئات 1 - 2 - 3) ينتمون تقريباً إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة .
- إدارة المشاريع وقد استفاد من هذا البرنامج 350 موظفاً عاماً من الفئتين الثانية والثالثة.
- مهارات السكرتاريا وقد استفاد منه 352 موظفاً عاماً من الفئة الرابعة وبعض الفئة الثالثة.
- خدمة الزبائن وقد استفاد منه 119 موظفاً من الفئة الرابعة.
- بناء فرص العمل وقد استفاد منه 116 موظفاً من الفئتين الثانية والثالثة.
- إدارة الموارد البشرية وقد استفاد منه 54 موظفاً من الفئة الثالثة.

9. ورش العمل

- دور الدولة
- الإصلاح الإداري
- آداب المهن ومكافحة الفساد

- إدارة الموارد البشرية
- واقع وتنظيم الأرشيف في الإدارة اللبنانية
- التخطيط الإستراتيجي
- إدارة التقييم

القسم الثاني

المشاريع المنجزة في وحدة التعاون الفني
TCU والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات



المشاريع المنجزة في مجال تكنولوجيا المعلومات
والممولة من قرضي البنك الدولي
والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية عمله في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في سبيل تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وذلك من ضمن استراتيجية طويلة الامد لتطبيق الحكومة الإلكترونية في لبنان ومن ابرز المشاريع والمبادرات التي يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية:

1. متابعة تطبيق مراحل الحكومة الالكترونية الأربعة وهي

المرحلة الأولى

- وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية (على شبكة الانترنت للعموم).

المرحلة الثانية

- تمكين المواطن من الاستحصال على نسخ استمارات المعاملات الادارية الكترونياً.

المرحلة الثالثة

- تمكين المواطن من تعبئة الاستمارات الكترونياً عبر الانترنت.

المرحلة الرابعة

- في نهاية المطاف، تمكين المواطن من اجراء وانجاز المعاملات الكترونياً.

مع الإشارة أن مكتب الوزير قد انشأ موقع INFORMS الذي يضم معلومات عن كيفية انجاز المعاملات الحكومية لنحو 4500 معاملة رسمية. ويأتي في هذا السياق مشروع توحيد الاستمارات الادارية وجعلها في صيغة الكترونية قابلة للمعالجة عن طريق الانترنت وهو مشروع سيقوم مكتب الوزير بتنفيذه خلال العام 2009 بتمويل من قرض الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

2. تنفيذ مشروع البطاقة الإلكترونية الذكية (Smart Card) في لبنان وذلك من ضمن إتفاق تعاون مع الحكومة الماليزية.

3. التحضير لإنشاء وإطلاق مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية الذي سيمكن الإدارات من تقديم خدماتها للمواطنين بطريقة الكترونية بالاستناد الى جهوزية كل ادارة. وهذا المشروع سيوفر عدداً كبيراً من الخدمات المشتركة مثل الدفع الإلكتروني، التعريف الشخصي ... الخ.

4. وضع معايير موحدة للمواقع الإلكترونية الحكومية

5. تطوير خطة وطنية شاملة لتطبيق الحكومة الإلكترونية ووضع آلية للإشراف ومتابعة المشاريع التي تقع ضمنها.

6. تفعيل اعتماد معايير المعلوماتية التي طورها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

7. تنفيذ ودعم مشاريع المعلوماتية في الإدارات العامة وذلك من خلال

- تعميم شبكات اتصال الكترونية داخل/وبين الإدارات والمؤسسات العامة مع متطلباتها من أجنحة الكترونية ملائمة
- تنفيذ عدد كبير من نظم المعلوماتية في الإدارات كافة
- تنفيذ برامج تدريب معلوماتي
- تطبيق عقود شاملة مع الدولة اللبنانية مثل عقدي ميكروسوفت وأوراكل ...
- دعم تقني من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مجال الاستشارات وأمور الصيانة من خلال فريق الدعم Helpdesk في مكتب الوزير
- دعم وتطوير واستضافة المواقع الإلكترونية في الإدارات والمؤسسات العامة (يستضيف مكتب الوزير ما يزيد عن 60 موقعاً تابعاً للإدارات الرسمية).

وفي ما يلي اهم الانجازات المنفذة من خلال قرضي البنك الدولي والصندوق العربي:
ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض البنك الدولي الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية

أ. قرض البنك الدولي الخاص بتأهيل الادارة اللبنانية	
المنجزات	المكونات
<ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ وتطبيق أكثر من 6 نظم معلوماتية من أهمها: <ul style="list-style-type: none"> ○ نظام السجل التجاري في وزارة العدل ○ النظام المعلوماتي للطلاب في الجامعة اللبنانية ○ نظام قواعد بيانات عن المعوقين وحفظ حقوقهم في وزارة الشؤون الإجتماعية ○ تطوير نظام مراقبة شركات الضمان في وزارة الاقتصاد والتجارة ○ مكننة تجميع المعلومات الإحصائية في المدارس ○ نظام دعم القرار القانوني في وزارة الخارجية والمغتربين 	نظم معلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> ● تسليم وتركيب أكثر من 2000 جهاز كومبيوتر مع تواجها ● إنشاء بنية تحتية للشبكات في أكثر من 30 موقع حكومي ● إتمام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القصر الجمهوري ● شبكة واسعة النطاق في الجامعة اللبنانية تربط 21 فرعاً. 	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة الضعالية التجارية ● مشروع قانون الصفقات العمومية / مشروع قانون إنشاء إدارة الصفقات العمومية ● سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ● مراجعة وإصلاح الإجراءات في وزارة المالية 	الدراسات
<ul style="list-style-type: none"> ● تحديث التوريد العام ● مشكلة العام 2000 (تكنولوجيا المعلومات) 	ورشات عمل

ملخص عن أبرز المنجزات المحققة من خلال قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية

ب. قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية	
المنجزات	المكونات
<ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ وتطبيق أكثر من 6 نظم معلوماتية من أهمها: <ul style="list-style-type: none"> ○ نظام التعويضات الصحية في تعاونية موظفي الدولة ○ نظام أرشيف وإدارة المستندات في مرفأ بيروت ○ نظام أرشيف متكامل في مؤسسة المحفوظات الوطنية ○ مشروع مطابقة الفرص الوظيفية مع الموارد البشرية ○ مكننة إجازات العمل في وزارة العمل ○ مكننة نظام تقييم الأداء المؤسسي في التفتيش المركزي 	نظم معلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> ● بنية تحتية للاتصالات في مباني مجلس النواب ● بنية تحتية للاتصالات في مبنى السرايا الحكومي ● تسليم وتركيب أكثر من 3000 جهاز كومبيوتر مع تواجها ● حاسوب مركزي Mainframe في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ● تطبيق نظام معلومات جغرافي في GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة مياه الليطاني ● مكننة الأرشيف ونظام إدارة المستندات في رئاسة مجلس الوزراء ● تطبيق نظام معلومات جغرافي في GIS وإدارة مستندات DMS في مصلحة البحوث العلمية والزراعية ● تحويل أرشيف الميكروفيلم في مؤسسة المحفوظات الوطنية إلى صيغة رقمية ● نظم وبنية تحتية معلوماتية في المؤسسة العامة لتشجيع لاستثمارات ● مجلس شوري الدولة ● تطبيق نظام معلومات جغرافي في GIS وإدارة مستندات DMS في 	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وزارة الثقافة (المديرية العامة للآثار) • البوابة الوطنية لنظم المعلومات الجغرافية	
• مخطط توجيهي - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي • تدقيق الحسابات الدولية ومراقبة مراكز القبض في وزارة الاتصالات • تدقيق أعمال GSM وعمليات التحصيل في وزارة الاتصالات • مخطط توجيهي - مصلحة مياه بيروت • دليل للممارسات السليمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • معايير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الدراسات

القسم الثالث

المشاريع المنجزة في إطار الهبات الأوروبية

- مشروع معالجة النفايات الصلبة
- مشروع أفكار الداعم لهيئات المجتمع المدني
- مشروع دعم الحكم المحلي

I. مشروع معالجة النفايات الصلبة

الخلفية:

يقوم البرنامج بتمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع ادارة النفايات الصلبة وذلك بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 14،2 مليون يورو لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الإدارات العامة المحلية وللخدمات التي تقدمها للمواطنين ووضع مشاريع موضع التنفيذ تتعلق بإدارة النفايات الصلبة. يشرك البرنامج بشكل وثيق كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار وبعثة المفوضية الأوروبية، في استعمال وكيفية إدارة هذه الهبة وذلك بموجب بروتوكول وقع في 16 كانون الأول 2003.

أهداف البرنامج

يهدف المشروع إلى استخدام (او الانتفاع من) الهبة بتنفيذ مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة. ويغطي التمويل:

- أ. إدارة النفايات الصلبة على أنواعها وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة التالية: المنزلية، الطبية، الملاحم والمسالخ، الزراعية، الصناعية، المؤسسات التجارية والأسواق...
- ب. المشاريع التي تشكل نظاماً متكاملاً لإدارة النفايات الصلبة أو تكون جزءاً من هذا النظام، كالعمليات التالية: الجمع، النقل، الفرز وإعادة التدوير، المعالجة (الميكانيكية، البيولوجية، الحرارية).

وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ استبعاد عمليات الطمر من التمويل كون تحديد المطامر لا يزال جزء من المخطط العام للحكومة اللبنانية.

فئات المشاريع القابلة للتمويل

عقب حملة التوعية الوطنية التي أطلقت في كانون الثاني 2004، وجّه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إعلان إلى كافة البلديات يدعوها فيه إلى تقديم طلبات لإعلان الإهتمام (ما بين كانون الثاني ونيسان 2004)، لتمويل مشاريع تتراوح قيمتها ما بين



100.000 يورو كحد أدنى و1.100.000 يورو كحد أقصى، على أن تندرج ضمن إحدى الفئتين:

أ. فئة المشاريع "الجاهزة للتنفيذ": وهي المشاريع المكتملة على الصعيد التقني (تم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي) ويمكن تنفيذها كما قدمت في حال استيفائها الشروط والمعايير المطلوبة.

ب. فئة المشاريع في "طور الأعداد" وهي المشاريع التي لم توضع لها سوى الخطوط التوجيهية والتوجهات العامة، والتي تتطلب استكمال بعض الدراسات التقنية (ومنها دراسة تقييم الأثر البيئي) قبل وضعها موضع التنفيذ.

إن باب المشاركة بهذا البرنامج مفتوح أمام جميع البلديات واتحاد البلديات أو أية مجموعة من البلديات والقرى غير المتحدة بشكل رسمي.

المشاريع التي تم اختيارها للتمويل:

خلال المرحلتين الأولى والثانية للبرنامج، تم اختيار 17 مشروع للتمويل بعد توقيع "إنفاق وضع موضع التنفيذ".

تتوزع هذه المشاريع على معظم الأراضي اللبنانية وهي مدرجة أدناه:

المرحلة الأولى:

تم تقييم و اختيار المشاريع المقدمة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من قبل لجنة مؤلفة من ممثلين من المكتب، وزارتي البيئة والداخلية والبلديات ومجلس الإنماء والاعمار في شباط 2005:

المشاريع الجاهزة للتنفيذ

1. اتحاد بلديات الشوف الأعلى
2. المريج
3. خربة سلم
4. اتحاد بلديات الشوف السويحاني
5. تجمع بلديات عاليه

المشاريع قيد الإعداد

إن المشاريع المصنفة كمشاريع قيد الإعداد في المرحلة الأولى من المشروع، تمّ تحويلها في مرحلة لاحقة في تشرين الثاني 2005 إلى مشاريع جاهزة للتنفيذ بعد الاستحصال على موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الأثر البيئي، وهي التالية:

1. اتحاد بلديات قضاء حبل
2. أنصار
3. الخبام
4. اتحاد بلديات الضحاء
5. العباسية

المرحلة الثانية:

تمّ اختيار المشاريع من قبل لجنة درس وتقييم الملفات في تشرين الثاني 2005:

المشاريع الجاهزة للتنفيذ

1. مشمش
2. اتحاد بلديات قضاء المنة
3. تجمع بلديات المتن الأعلى
4. اتحاد بلديات صور



المشاريع قيد الإعداد

تم تحويل المشاريع المصنفة كمشاريع قيد الإعداد في المرحلة الثانية من المشروع، إلى مشاريع جاهزة للتنفيذ بعد الموافقة على دراسة تقييم الأثر البيئي من قبل وزارة البيئة، وهي التالية:

1. النيطة التحتا
2. تجمع بلديات بعلبك (لقد تم تحويل المشروع الى جاهز للتنفيذ بعد موافقة وزارة البيئة على دراسة تقييم الاثر البيئي في ايلول 2006)
3. اتحاد بلديات حزين



اطر التمويل

إن مجالات العمل تختلف بين مشروع وآخر، ويمكن أن تتضمن الخطوات التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- أ. تنظيم حملات توعية وتدريب وورشات عمل،
- ب. توريد آليات ومستوعبات جمع للنفايات الصلبة،
- ج. توريد آليات خاصة (بوبات، مكبس للمعادن، فرامة بلاستيك، مولد كهربائي، قبان لوزن الآليات، معدات ووسائل حماية للعمال، إلخ...)،
- د. منشآت معمل فرز وتسبيخ (معدات وبنى تحتية) للنفايات المنزلية،
- هـ. توسعة معمل فرز وتسبيخ،
- و. منشآت مركز تعقيم النفايات الطبية وتوريد آليات النقل ومستوعبات للنفايات الطبية.

مراحل العمل ما بين 2005 - 2007

في عقود الخدمات:

1. تم التعاقد مع شركة "الارض" الاستشارية على ان تكون مدة العقد من آيار 2004 إلى كانون الثاني 2006.
2. تقييم 17 ملفاً مقدماً من البلديات في المرحلة الاولى و 56 ملفاً في المرحلة الثانية.
3. إعداد النص القانوني الاولي للاتفاقيات لوضع المشاريع موضع التنفيذ.
4. إعداد دفاتر الشروط التقنية للآليات والمعدات المطلوبة في المرحلة الاولى من المشروع.

في الاعمال التي هي قيد التنفيذ او التحضير:

1. تم التعاقد مع شركة " رفيق خوري وشركاه " الاستشارية من ايلول 2005 الى آذار 2007 وكذلك مع شركة "Globex Mores LTD" الاستشارية من كانون الاول 2006 الى كانون الاول 2009.
2. تحضير دراسة تقييم الاثر البيئي والموافقة عليه من قبل وزارة البيئة لكل من بلدية النبطية التحتا ، بلدية الخيام، بلدية العباسية، اتحاد بلديات طرابلس /الفيحاء واتحاد بلديات قضاء جزين.
3. تمت متابعة العمل على وضع التصاميم والمواصفات التقنية ودفاتر الشروط لمعامل معالجة النفايات الصلبة لكل من اتحاد بلديات المنيه، تجمع بلديات بعليك، بلدية العباسية، اتحاد بلديات قضاء جبيل، بلدية الخيام، بلدية انصار، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، واتحاد بلديات قضاء صور.
4. تم شراء 8107 مستوعباً متعددة الأحجام وتم تسليمها لاتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات المتن الاعلى، بلدية الخيام، بلدية انصار، اتحاد بلديات الشوف الاعلى، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، بلدية عاليه، بلدية مشمش، بلدية المرج وبلدية خربة سلم. وتم شراء 43 آلية لصالح اتحاد بلديات جبيل، اتحاد بلديات المتن الاعلى، بلدية مشمش، بلدية



الخيّام، اتحاد بلديات الشوف الاعلى، اتحاد بلديات الشوف السويجاني، بلدية المرج، بلدية عاليه وبلدية خربة سلم.

5. كما تم الاتفاق ما بين مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ومجلس الإنماء والاعمار على تمويل مشروع معالجة النفايات الصلبة في منطقة النبطية من الاتفاقية التي يمولها الاتحاد الأوروبي وينفذها مجلس الإنماء والأعمار.

6. المباشرة في معمل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد بلديات الشوف- السويجاني.

7. المباشرة في بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في منطقة عين بعال لصالح اتحاد بلديات قضاء صور.

8. المباشرة في بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في كل من منطقة الخيام وانصار.

وتم توظيف اثنين من خبراء النفايات الصلبة، خبير محاسبة وخبير تنسيق ومراقبة.

الاعمال المنجزة خلال عام 2008

في عقود الخدمات:

1. الانتهاء من انشاء معمل صور وانصار.
2. تم العمل على وضع التصاميم والمواصفات التقنية ودفاتر الشروط لمعامل معالجة النفايات الصلبة لكل من اتحاد بلديات المنية، تجمع بلديات المتن الأعلى، اتحاد بلديات بعلبك واتحاد بلديات الفيحاء، ويتم إعداد دفاتر الشروط العائدة لها.
3. البدء بتحضير دفتر شروط لإطلاق حملات توعية على كيفية إدارة النفايات الصلبة والفرز من المصدر في كل من البلديات المستفيدة من المشروع.
4. تجهيز اتحاد بلديات جزين بآليات ومعدات لجمع ونقل النفايات الصلبة (5500 مستوعباً) و 8 شاحنات بيك آب.
5. تم اطلاق مناقصة لتوريد وتجهيز وتلزم مشروع اتحاد بلديات الشوف- السويجاني بآلة لتسيخ النفايات داخل الانفاق.
6. تم اطلاق مناقصة وتقييم العروض لانشاء معامل معالجة النفايات الصلبة في كل من: المنية، بعلبك، مشمش وجبيل.



في عقود الأشغال:

1. تتم متابعة اعمال بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد الشوف السويجاني.
2. تم متابعة اعمال بناء معمل معالجة النفايات الصلبة في الخيام.
3. تم تقييم العروض لثلاث مناقصات عائدة لبناء معمل معالجة النفايات الصلبة لكل من بلدة مشمش، اتحاد بلديات جبيل ومعمل لمعالجة النفايات الطبية في بلدية العباسية.
4. كما تم اطلاق المناقصات وتقييم العروض لبناء معمل معالجة النفايات الصلبة في كل من تجمع بلديات بعلبك واتحاد بلديات المنيه ، بلدية مشمش ، واتحاد بلديات جبيل.
5. تم تلزيم بناء معمل العباسية لشركة .



II. برنامج افكار لدعم المجتمع المدني في سبيل احترام الحقوق السياسية والمدنية

الخلفية:

في موازاة الجهود والبرامج القائمة لتطوير الإدارة العامة في لبنان، يمثل تعزيز قدرات المجتمع المدني اللبناني ودعم طاقاته، في مجال التنظيم والحوار، جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح والتنمية. فالمجتمع المدني يشكل ضلعاً من أضلاع المثلث الوطني للدولة إلى جانب القطاعين العام والخاص. واذ يتمتع هذا المجتمع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية وحرية الحركة نتيجة سماح القانون اللبناني بتشكيل الجمعيات منذ العام 1909، فإنه يحتاج في المقابل إلى مزيد من تفعيل الدور الذي يلعبه على مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية وعلى صعيد تعزيز دولة الحق. ومن شأن هذا التوجه أن يرسم المهارات الفنية التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية من العمل الميداني على الصعيد التنموي في مجالات تحديد السياسات العامة القطاعية وتنفيذها. ويمكنه أيضاً أن يعزز المبادرات القائمة على احترام حقوق الإنسان والهادفة إلى تعميق الديمقراطية وتطوير القوانين وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة الوطنية.

الهدف:

يهدف برنامج أفكار (أفكار I وأفكار II) الممول بهبة من الاتحاد الأوروبي ويديره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى دعم المجتمع المدني اللبناني. وترجم هذا الدعم مالياً وتقنياً من خلال:

1. تمويل مبادرات ومشاريع تقوم بها منظمات غير حكومية لبنانية في مجال تعزيز الحوار وحقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية.
2. مساعدة هذه المنظمات على تنفيذ مشاريعها ضمن البرنامج وعلى تطوير قدراتها التقنية.
3. تنظيم طاولات مستديرة تناقش خلالها قضايا محورية تهم المجتمع المدني اللبناني وتسمح بإقامة حوار بين قوى المجتمع المدني وتلاقيها.
4. دراسة واقع المجتمع المدني اللبناني وحاجاته ونقاط قوته وضعفه.

الانجازات والنشاطات المتوقعة:

مؤل برنامج أفكار بجزئيه الأول والثاني حتى اليوم 40 منظمة غير حكومية تم اختيارها وفق استدراجين للاقتراحات.

افكار 1: انجز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية برنامج افكار 1 ما بين 24 كانون الثاني 2004 وكانون الاول 2008 طبقا للاتفاقية المالية الموقعة بين وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية والاتحاد الاوروبي. وقد جرى التركيز منذ تموز 2008 على اغلاق كل ملفات هذا البرنامج ومشاريعه وبشكل خاص تصفية الحسابات المتعلقة به.

وكان افكار 1 الذي رصدت له هبة اوروبية بمليون يورو قد مول 16 منظمة غير حكومية ضمن ثلاثة مجالات: تعزيز دولة القانون، الحوار بين المجموعات اللبنانية، دعم الجماعات المهمشة. وقد انتهت هذه المنظمات مشاريعها، في ظل متابعة تقنية و4 دورات تدريب بالاضافة الى 5 طاولات مستديرة طرحت قضايا تهتم المجتمع المدني اللبناني. ونتج عن هذا البرنامج قاعدة بيانات حول واقع المنظمات العاملة في حقوق الانسان.

افكار 2: يتابع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ادارة برنامج افكار 2 الذي انطلق مع توقيع اتفاقيته المالية في 15 آذار 2006 ويستمر حتى 31 آذار 2011. وتمول هبته بـ 3 ملايين يورو 24 مشروعا لمنظمات غير حكومية تصب مبادراتها في مجالي تعزيز دولة القانون واقامة الحوار بين الشباب اللبناني. وتغطي المشاريع المطروحة قضايا الاعاقة والصحة والبيئة وتعاطي المخدرات والسجون والمرأة والاعلام والعمالة الاجنبية وفض النزاعات والحوار بين الشباب. ويشرف المكتب على تنفيذ هذه المشاريع وتدعيم قدرات المنظمات. حيث يؤمن مساعدة تقنية للجمعيات. وينظم 8 دورات تدريب عقد منها 6 دورات في مجالات الادارة والقانون اللبناني والاجراءات الاوروبية والمتابعة والتقييم والرسمة ودينامية الفريق والتطوع والتعامل مع الاولاد.

واذ تتراوح فترات تنفيذ المشاريع المدعومة بين 12 و24 شهرا بدأت في تموز 2007، تمكنت 7 منظمات من انجاز مشاريعها تباعا منذ بداية ايلول 2008 وحتى اليوم (كانون الاول 2008). والمنظمات هي بلدي، الزورق، الحركة الاجتماعية، ام النور، حركة السلام الدائم، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة ومركز التنمية والتخطيط. انا مضامين المشاريع المنفذة او قيد التنفيذ فمدرجة في الجدول المرفق.

وقد عني البرنامج بتوثيق مختلف النشاطات سواء تلك المنفذة على مستوى المكتب بالتعاون مع مؤسسة ايمرجانس الاوروبية للمساعدة التقنية او المنفذة على مستوى مشاريع الجمعيات.

افكار 3: يجري العمل حالياً بين فريقي مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وفريق المفوضية في بيروت على تقييم افكار 1 و2 ودراسة حاجات المجتمع المدني اللبناني في تمهيد لوضع الخطوط الاساسية لتمويل جديد محتمل تحت عنوان افكار 3 .

مشاريع افكار 2 (المنجزة وقيد الانجاز)

المشروع	اسم الجمعية
<ul style="list-style-type: none"> - عنوان المشروع: نحو احترام أكبر لحقوق المدمنين - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 100.000.00 يورو - يهدف المشروع إلى تحسين احترام حقوق المدمنين المخالفين للقانون عبر ثلاثة محاور: توعية الناس حول وضع المدمنين، وتعزيز تطبيق القانون 1998/613، وتعديل هذا القانون (بهدف إتمامه وحذف المواد التي تحمل تناقضات). 	سكون
<ul style="list-style-type: none"> - عنوان المشروع: الدفاع عن قانون جديد لوسائل الإعلام في لبنان - مدة المشروع: 20 شهراً - قيمة الهبة: 87.600.00 يورو - يهدف المشروع إلى اقتراح قانون جديد حول وسائل الإعلام والعمل على تطبيقه من خلال: تحديد الأوجه السلبية القانون الحالي؛ اقتراح قانون جديد؛ التوصل إلى التوافق بين مختلف شرائح المجتمع المدني حول هذا القانون؛ ممارسة الضغط على الصعيد التشريعي والحكومي والخاص؛ العمل على تبني مجلس النواب لهذا القانون. 	مهارات
<ul style="list-style-type: none"> - عنوان المشروع: "12 لبناني غاضب"، مسرحية في السجن - مدة المشروع: 15 شهراً (تم تمديد المشروع 7 أشهر إضافية) - قيمة الهبة: 66.734.00 يورو 	جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات

<p>يهدف المشروع إلى تطوير المسرح كوسيلة تأهيل في سجن رومية ودعم إلغاء عقوبة الاعدام في آن معاً كما أنه يتولى إنتاج مسرحية مقتبسة عن مسرحية "12 رجل غاضب"، وضمن استدامة المبادرة، وعرض مسرحيات جديدة من خلال إعداد مدربين جدد وتوفير المعدّات اللازمة</p>	
<p>- عنوان المشروع: حق العمل للجميع - مدة المشروع: 12 شهراً (تم تمديد المشروع شهراً إضافياً) - قيمة الهبة: 99.864.00 يورو - يهدف المشروع إلى المساهمة في تطبيق الحقوق الاقتصادية الواردة في القانون 220 على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمن حقوقهم في العمل والمساواة في الفرص وتطوير قدرات الجمعيات المعنية بهم، بالإضافة إلى إنشاء خدمات دعم وشبكات معلومات لمساندتهم ومركز مرجعي لتوظيفهم.</p>	<p>النزوق (انجز)</p>
<p>- عنوان المشروع: مداخلات نفسية اجتماعية مع السجناء وعائلاتهم - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 99,604,000 يورو - يهدف المشروع إلى تحسين الوضع النفسي والاجتماعي للسجناء وعائلاتهم في شمال لبنان وتأمين خدمات مجانية لهم عند الحاجة كما أنه يرمي إلى تحسين مهارات المسؤولين عن السجن والمحامين والمدافعين عن حقوق الانسان على الصعيدين الاجتماعي والقانوني، فضلاً عن إنشاء آليات تعاون بين الحكومة والجمعيات غير الحكومية لتعديل القوانين والسياسات الخاصة بالسجناء في لبنان.</p>	<p>مركز Restart لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف - لبنان</p>
<p>- عنوان المشروع: نحو قانون وطني للحماية من العنف في الأسرة - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 98.600.40 يورو - يهدف المشروع إلى تخفيض ثم محو العنف ضد المرأة والطفل واستغلالهما، وذلك عن طريق تعديل القوانين القائمة، وإنشاء سياسات وقوانين جديدة لحمايتهما، وضمن تجريم العنف ضدهما.</p>	<p>كفي</p>
<p>- عنوان المشروع: إطلاع العمال المهاجرين في لبنان على الوسائل العملية والقانونية لإبراز حقوقهم الأساسية</p>	<p>مركز الدراسات الاستراتيجية</p>

<p>- مدة المشروع: 24 شهراً</p> <p>- قيمة الهبة: 84.907.13 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى إطلاع العمال المهاجرين في لبنان وعمال المنازل على الوسائل والمعلومات التي تضمن لهم حقوقهم، من خلال توعية المواطنين حول وضع العمال الأجانب في لبنان وضرورة تصحيح الظلم الممارس بحقهم</p>	<p>للشرق الأوسط</p>
<p>- عنوان المشروع: نموذج عن استراتيجيات تطبيق المواد الأولية في القانون 2000/220</p> <p>- مدة المشروع: 18 شهراً</p> <p>- قيمة الهبة: 85.127.00 يورو</p> <p>- يهدف المشروع إلى توعية العناصر المختلفة المكوّنة للمجتمع والجهات الرسمية حول تطبيق القانون 2000/220 ودمج الأشخاص المعوقين في المجتمع كما أنه يتولى استحداث استراتيجيات نموذجية لتطبيق بعض البيانات الأولية المنصوص عليها في هذا القانون فضلاً عن توجيه الأشخاص المعوقين لمساعدتهم على الاستفادة من القانون المذكور، مما قد يضمن لهم الاستقلالية والاندماج في المجتمع وفي الحقل التربوي على حد سواء.</p>	<p>منتدى المعاقين في الشمال</p>
<p>- عنوان المشروع: تعزيز التسامح حيال المجموعات المهمّشة من الأطفال والشبان في لبنان</p> <p>- مدة المشروع: 24 شهراً</p> <p>- قيمة الهبة: 93.618.57 يورو</p> <p>- يهدف المشروع إلى التخفيف من التعصّب حيال مجموعات الأطفال والشبان ذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية وتحسين فرص مطالبتهم بحقوقهم وحصولهم عليها كما أنه يرمي إلى تعزيز دور النظام التربوي في مقاربة هذه المشاكل وتوعية الرأي العام حولها في مختلف وسائل الإعلام.</p>	<p>الجمعية اللبنانية للتوحد</p>
<p>- عنوان المشروع: الحياة لا تنتظر</p> <p>- مدة المشروع: 15 شهراً (تم تعليق المشروع لمدة شهرين)</p> <p>- قيمة الهبة: 96.000.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى ضمان "الحق في الحياة" عبر تعزيز مفهوم التبّع بالدم لتمديد مدة حياة المرضى ومنحهم فرصاً متساوية لبلوغ العناية الطبية المناسبة. فيتولى</p>	<p>مركز التنمية والتخطيط (انجز)</p>



<p>إطلاق حملات للتبرّع بالدم الكفيل بحماية وتحسين أمل المرضى بالحياة، وتسهيل عمليات التبرّع بالدم عبر إنشاء قواعد بيانات للمتبرّعين، والمساهمة في تفادي النقص في كميات الدم المطلوبة عند الحاجة.</p>	
<p>- عنوان المشروع: نحو مجلس أخلاقي مستقل لوسائل الإعلام في لبنان - مدة المشروع: 12 شهراً (تم تمديد المشروع لمدة 6 اشهر إضافية) - قيمة الهبة: 100.000.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية في التغطية الإعلامية للانتخابات عبر العمل على دعم دولة القانون، والمساهمة في تطوير الديمقراطية، ووضع ميثاق شرف أخلاقي في المؤسسات الإعلامية، وإنشاء مجلس أخلاقي مستقل فضلاً عن إعداد الصحفيين لاحترام القانون وميثاق شرف أخلاقي.</p>	<p>الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات</p>
<p>- عنوان المشروع: المواطن البيئي اللبناني - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 99.000.00 يورو</p> <p>- يهدف المشروع إلى توعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة احترام البيئة وتعزيز المواطنة البيئية لدى التلاميذ.</p>	<p>جمعية الأرض - لبنان</p>
<p>عنوان المشروع: التدريب حول المصطلحات المرتبطة بالجنس - مدة المشروع: 24 شهراً (تم تمديد المشروع لشهرين إضافيين) - قيمة الهبة: 95.604.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى إعادة تقدير دور المرأة في المجتمع مركزاً على المصطلحات المرتبطة بالجنس التي تعزز المساواة بين الرجال والنساء فضلاً عن تبني وجهة نظر أكثر اتزاناً في البرامج التربوية والنصوص المرتبطة بالأسرة بشكل عام والرجل والمرأة بشكل خاص.</p>	<p>اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة</p>
<p>- عنوان المشروع: التخفيف من عبء الأمراض العقلية في لبنان نحو اعتماد قانون من أجل الصحة العقلية - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 100.000.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى التخفيف من عبء الأمراض العقلية في لبنان وتعزيز حق الأفراد الذين يعانون مشاكل عقلية بالمتابعة والعلاج. فيتولى اقتراح قانون على</p>	<p>مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي</p>

<p>المستوى الوطني لضمان حقوق الأفراد الذين يعانون اضطرابات عقلية في تلقي العلاج المناسب والعناية الملائمة.</p>	
<p>- عنوان المشروع: الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة كعامل أساسي لتبدل المواقف من العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني (...) - مدة المشروع: 12 شهراً - قيمة الهبة: 89,992,35 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى تحسين ظروف معيشة النساء ومستواها ومساعدتهن على المطالبة بحقوقهن، وإنشاء هيكلية وطنية لهذه الغاية عبر تطوير أنظمة المعلومات والخدمات في مكاتب الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة في بيروت وطرابلس. ومن شأن هذا المشروع أن يمد النساء ضحايا العنف بالعون من خلال النصائح والخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونية المقدمة إليهن.</p>	<p>الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (انجز)</p>
<p>- عنوان المشروع: صحافيون شبان يناضلون في سبيل تعزيز الحوار بين الأديان - مدة المشروع: 19 شهراً - قيمة الهبة: 90.000.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى إعداد صحافيين شبان لتوعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة الحوار بين الأديان وتشجيع مختلف مكونات الشباب اللبناني على التعبير عن آرائهم وأفكارهم حيال الدين. كذلك، يطمح هذا المشروع إلى إنشاء ملتقى مستدام للحوار بين الشبان من مختلف الأديان.</p>	<p>نهار الشباب</p>
<p>- عنوان المشروع: مهام تربوية واجتماعية لشبان لا يتجاوزون 16 سنة من العمر بغية إرساء التوافق بين مختلف أطياف المجتمع اللبناني - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 86.506.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى توعية الأجيال الجديدة على ضرورة الحوار والتوافق والوحدة. يتطلع إلى إنشاء مركز تربوي في تعنايل لاستقبال الشبان من المناطق اللبنانية كافة وتنظيم نشاطات من شأنها تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين أطفال من القرى المجاورة عبر التجمعات والنشاطات الاجتماعية</p>	<p>فرح العطاء</p>
<p>- عنوان المشروع: حوارنا - مدة المشروع: 24 شهراً</p>	<p>جمعية التنمية والمحافظه على</p>

<p>- قيمة الهبة: 99.330.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى إرساء بيئة صالحة للحوار البنّاء وتحسين التواصل بين الشباب اللبنانيين المنتمين إلى أوساط سياسية ودينية مختلفة. عبر إنشاء مركز يشارك فيه أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة في نشاطات من شأنها تطوير قدراتهم على القيادة والتواصل وحل المشاكل في مجال العمل الجماعي. ويعتزم تنظيم سلسلة من الحوارات حول مواضيع محددة مثل البيئة والمسار السياسي وحقوق الإنسان</p>	<p>الغابات</p>
<p>- عنوان المشروع: الكلمة للشبان</p> <p>- مدة المشروع: 12 شهراً (تم تمديد المشروع لشهرين اضافيين)</p> <p>- قيمة الهبة: 87.045.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى تفعيل دور جمعيات المناطق في لبنان الكفيلة بتعزيز الحوار بين الشباب المنتمين إلى مختلف أطياف المجتمع اللبناني. فيستند إلى دعم خمس بلديات وعشر جمعيات من خمس مناطق لتكريس الحوار بين 75 شاباً ينتمون إلى طوائف مختلفة وتعزيز قدراتهم على الإنتاج وعرض أعمالهم الفنية على حوالي 2000 شاب/طفل آخرين.</p>	<p>الحركة الاجتماعية (انجز)</p>
<p>-عنوان المشروع: The other.com: من التوعية إلى المواطنة الفعالة</p> <p>- مدة المشروع: 24 شهراً</p> <p>- قيمة الهبة: 99.995.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى التوعية على إشكالية التمييز بين الشباب اللبنانيين وتعزيز قيم التنوع والتسامح والتفاعل مع الآخر كما أنه يعنى بإطلاع المواطنين على سياق المجتمع المدني ومتطلباته وإمكانياته بغية التوصل إلى بناء مجتمع ديمقراطي عبر تقديم المهارات الضرورية لتنظيم حملات التوعية وتطبيقها. ويقتضي هذا المشروع استخدام الفن كوسيلة تعبير عن الحقوق الأساسية والتوعية حولها وإنشاء شبكة من الشباب يعملون على مواضيع التمييز عبر الإنترنت والمعارض.</p>	<p>على بعد أمتار</p>
<p>- عنوان المشروع: تواصل الشباب</p> <p>- مدة المشروع: 18 شهراً</p>	<p>أم النور (انجز)</p>



<p>- قيمة الهبة: 95.415.00 يورو</p> <p>يرمي المشروع إلى إنشاء مجموعات تضم شباناً من مختلف الطوائف لتكريس الحوار والتبادل في إطار عمل مشترك يقوم على إنشاء أدوات ووسائل وقاية جديدة من شأنها مكافحة آفة المخدرات في المجتمع اللبناني.</p>	
<p>- عنوان المشروع: لتحدث - مدة المشروع: 24 شهراً - قيمة الهبة: 88.164.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى تعزيز الحوار بين الشبان من مختلف الأوساط والطوائف عبر تشجيعهم على مناقشة مواضيع مهمة، وتبادل أفكارهم وآرائهم، وتوعيتهم حول أهمية التسامح والتعاون. كذلك، يرمي إلى إطلاع الأطفال على حقوقهم الأساسية عبر التشديد على المادة 13 من اتفاقية حقوق الطفل ومنحهم فرصة التعبير عن أفكارهم وآرائهم حول معتقداتهم وقيمهم وتعزيز قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم من خلال إعداد أدوات تربوية لنشاطات مستقبلية مشابهة</p>	<p>مؤسسة مخزومي</p>
<p>- عنوان المشروع: الحوار الإلكتروني الوطني بلدي - مدة المشروع: 12 شهراً (تم تمديد المشروع لشهرين إضافيين) - قيمة الهبة: 99.858.00 يورو</p> <p>يهدف المشروع إلى إنشاء جماعة من الشبان قادرة على تعزيز الحوار بين الطوائف كما بين المهجرين عبر اللجوء إلى الموقع الإلكتروني (www.baldati.com) كوسيلة للحوار الإلكتروني. فيتولى تدريب الشبان على استخدام الوسائل الإعلامية المحلية التي تخولهم التعبير عن آرائهم ومناقشتها فضلاً عن إعداد مسؤولين عن شبكات المعلوماتية ليصبحوا لاحقاً مدربين قادرين على إدارة الموقع الإلكتروني في بلدتهم. فمن شأن هذه المساحة الافتراضية التي يسهل على الأفراد الدخول إليها من أي منزل أن تسمح بالتعبير ومناقشة الأفكار والمشاريع. ويتوخى هذا المشروع أيضاً إطلاع الشبان على خصائص المجتمع اللبناني وأطيافه بالإضافة إلى حقوقهم وواجباتهم.</p>	<p>بلدي (أنجز)</p>
<p>- عنوان المشروع: حقوق مشاركة الشبان - مدة المشروع: 12 شهراً (تم تمديد المشروع لسنة اشهر اضافية)</p>	<p>حركة السلام الدائم</p>



- قيمة الهبة: 99.991.00 يورو	(انجز)
<p>يهدف المشروع إلى توعية المواطنين حول ضرورة إعداد الشبان وزيادة قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة معهم في مجالات تعزيز قيم المشاركة وحل النزاعات والديمقراطية. كما أنه يرمي إلى تسليط الضوء على المشاكل الملازمة لهم لتفعيل دورهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأكد من أخذهم بعين الاعتبار في الحياة العامة، وتطوير مهاراتهم في حل المشاكل والتفاوض والتواصل، ودعم قدراتهم على إدارة المؤسسات، وتأمين تربية إعلامية صالحة لهم.</p>	

.III مشروع دعم تطوير الحكم المحلي (شراكة)

نطاق العمل:

يشكل هذا المشروع خطوة رائدة في دعم البلديات لوضع خطة مبرمجة للتنمية المحلية، وهو يهدف إلى مساعدة 12 تجمعاً بلدياً جرى اختيارها وتدريبها على استخدام طرق وأدوات حديثة للتخطيط في عملية التنمية المحلية.

أما التجمعات البلدية المستفيدة من هذا المشروع، فهي:

- الشوف الأعلى

- الشوف السويجاني

- جزين

- إقليم التفاح

- بنت جبيل

- عاليه

- كسروان

- المتن الأعلى

- زغرتا

- الهرمل



- السهل (البقاع الغربي)

يهدف المشروع إلى:

زيادة تأثير نشاطات "الحكم المحلي" لتحقيق تنمية متوازنة ومستقرة في النطاق البلدي أو نطاق إتحاد البلديات.

النشاطات التي أنجزت حتى تاريخه :

- إعادة تأهيل المكاتب المحلية في الاثني عشر تجمعاً بلدياً المشار إليها أعلاه (تم التعاقد مع شركة Construction Services company وبدأ العمل).
- إظهار المعالم التي تميّز التجمعات وتعزيز وتشجيع النشاطات في التجمعات الاثني عشر من خلال تطوير استراتيجية التواصل ووضع أدوات للتواصل (تم التعاقد مع شركة Memac Ogilvy وبدأ العمل).
- تسهيل إظهار المعالم التي تميّز كل تجمع من خلال دور نظم الاشارات (تم التعاقد مع شركة Liban Via وبدأ العمل).
- تطوير وتعزيز العلاقات للتعاون اللامركزي ما بين المجتمع اللبناني المحلي والحكومات المحلية الأوروبية (تم التعاقد مع مكتب الـ BTVL وحتى تاريخه جرى إرسال ثلاث بعثات لبنانية تابعة لتجمعات : عاليه - كسروان - وجزين إلى التجمعات الأوروبية التالية : إسبانيا - Yveline - و PACA)
- نشر الوعي للمقاربة التشاركية وللتخطيط الاستراتيجي من خلال تدريب كافة البلديات من ضمنها التجمعات الاثني عشر المذكورة سابقاً (جرى التعاقد مع شركة ICON وبدأ العمل).
- خلق 4 تجمعات وتكرار العملية نفسها التي نفذت في مرحلة سابقة (الهيكلية الحوارية، خطة مبسطة للتنمية المحلية، الوثائق التقنية، الخرائط (أربع تجمعات جديدة وهي : النبطية - شرق بعلبك - الضنية وعكار (جرد القيطع).



- تطوير القدرات التقنية للبلديات من خلال الدعم المقدم لمكتب التنمية المحلية (تم ويتم التعاقد مع خبراء لمدة قصيرة حسب إحتياجات التجمعات والتي تصب ضمن المشروع).
- تم التعاقد مع 3 منسقين للتجمعات الجديدة وهي : عكار - النبطية وشرق بعلبك (لم يتم تعيين منسق لمنطقة الضنية لعدم توافر الشروط المطلوبة من مقدمي الطلبات).
- تم تمديد عقود المنسقين الذين يعملون مع التجمعات ال 12 من كانون الأول 2008 إلى أيلول 2009.
- تم تمديد مهلة المشروع التنفيذية إلى كانون الأول 2010.

IV- مشروع "التنمية المحلية":

تنفيذ المشاريع السياحية اتي تم اختيارها كمشاريع أولوية من قبل التجمعات
= مليون يورو 9.075

الهدف الرئيسي:

الهدف الرئيسي من المشروع هو: البدء بتنفيذ المشاريع التي تم وضعها في مرحلة سابقة.

الاهداف المحددة:

- دعم تنشيط الاقتصاد في تجمعات البلديات.
- تحسين الاقتصاد والظروف المعيشية للسكان في تجمعات البلديات المستهدفة من خلال بناء او اعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات العامة.
- بناء قدرات الموظفين في التجمعات الاثني عشر على تنفيذ المشاريع وفقاً لمعايير المفوضية الاوروبية.

نشاطات المشروع:

1. إعادة تأهيل أو بناء البنية التحتية للخدمات العامة :

- 1.1. التحقق والتأكد من نطاق عمل تجمع البلديات المستهدف. (أنجز)
- 1.2. تحضير القسم التقني لوثيقة المشروع (التصميم، جداول الكميات، تقدير النفقات ومدة التنفيذ وإنهاء وثيقة المشروع التي ستسلم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية (أنجزت لجميع التجمعات بانتظار إستكمالها مع : زغرتا - المتن الأعلى وكسروان)..

الخطوات المقبلة:

1. توقيع عقد الهبة مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وتحويل الدفعة المسبقة.
2. تحضير وثيقة/وثائق المناقصة لتنفيذ المشروع/المشاريع في تجمع البلديات المستهدف.
3. إطلاق مناقصة الخدمات/ التوريد/ الأشغال ومنح العقود.
4. الإدارة والإشراف على العقد/العقود.
5. الموافقة الأولية والنهائية للوثائق.

2. بناء القدرات - تدريب ممثلي تجمعات البلديات المستهدفة على معايير المفوضية الأوروبية:

- 2.1. عرض معايير المفوضية الأوروبية (أنجزت).
- 2.2. المساعدة التقنية خلال تحضير وثيقة المشروع التي ستسلم لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كطلب منحة (أنجزت).

الخطوات المقبلة:

1. عرض معيار/معايير المناقصة للمفوضية الأوروبية المتعلقة بالخدمات والتوريد والأشغال وفقاً لنوع المشروع/المشاريع التي ستنفذ في تجمع البلديات المستهدف.
2. المساعدة التقنية خلال تحضير وثيقة/وثائق المشروع وتقييم المناقصة/المناقصات والتعاقد.
3. المساعدة التقنية في تقييم العروض
4. المساعدة التقنية في الاشراف خلال تنفيذ المشروع/المشاريع.